!

بسم الله الرحمن الرحيم

دور رأسم المال المغترب في التنمية
الحوافز و المعوقـــــــــــات

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العام الثاني للمغتربين
سبتمبر ٢٠٠٢م

إعداد

نجيب عبدالحق الصلوي

مدير عام مكتب وزارة شئون المغتربين

عـدن

المقــدمة

إن التوجهات الجديدة في بناء اقتصاد قوي و إيجاد تنمية شاملة لاتبنى على المباني والمصانع و البنية الأساسية فقط بل تحتاج إلى أن يواكب ذلك تحديث شامل للقوانين و التشريعات المعمول بها بهدف القضاء على البيروقراطية وأيضاً إيجاد كادر متخصص قادر على إنجاز الأعمال التي تتطلبها عملية الاستثمار و يحتاجها المستثمرين سواءً كانوا مغتربين أو غيرهم لأن ذلك يعتبر من العوامل المطمئنة للمستثمرين وهذا بدوره يحتاج إلى استقطاب أصحاب الشهادات العليا و المهتمين بالبرمجيات و أنظمة المعلومات و المتميزين وذوي الكفاءات و أصحاب الأفكار الجديدة في مجال الإنترنت ، وقطاع المغتربين مليء بهذه النوعيات المتميزة التي اضطرت إلى الهجرة لغرض تحقيق أهدافهم ، وهذه العقول خسرتها البلاد لأن من يذهب لا يعود إلا نادراً .

و من أجل هذا لابد من التواصل المستمر مع الاخوة المغتربين في مهاجرهم والمسح الشامل لأوضاعهم و نشاطاتهم و كل أحوالهم بحيث نكوَن قاعدة معلومات عنهم نستفيد منها متى ما أردنا ذلك .

ومن هنا لا يجب إغفال الدور الهام للاخوة المغتربين في عملية التنمية ، بل من الضرورة بمكان أن تشمل خطط التنمية هذا المصدر البشري و الاقتصادي ويؤخذ في الاعتبار ما يتعرض له المغتربين بين الحين و الآخر نتيجة الأحداث السياسية في بلدان المهجر .

مفهوم التنمية :

شغلت التنمية أذهان كثير من المهتمين من الاقتصاديين والسياسيين في بلادنا وفي جوانبها المختلفة وقد ظهرت العديد من الدراسات والمقالات التي تحاول جادة أن تحدد أسس ومقومات هذه التنمية وأيضاً مشكلاتها ومعوقاتها ٠

ويظل البحث مستمراً عن حلول حقيقية وعملية لتشخيص هذه المعوقات ومن ثم تحديد معالم الطريق الذي ينبغي علينا أن نسلكه لكي نرى تنمية حقيقية وشاملة تنهض بمجتمعنا ليلحق بركب المجتمعات المتقدمة ٠

وعلى الرغم من اهتماماتنا بقضايا التنمية إلا أن هذه الاهتمامات ظلت مركزة على الجوانب المادية فقط بينما التنمية في حقيقتها عبارة عن عملية تغيير شاملة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهدف إلى إيجاد علاقات جديده ومتطورة ، وفي إطار أنظمة وقوانين تشبع رغبات إفراد المجتمع بجميع فئاته دون التمييز بين فئة وأخرى كما تهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد البلاد الاقتصادية والطاقات البشرية المتاحة بحيث يكون كل إفراد المجتمع بمختلف شرائحهم مساهمين فاعلين في عملية التنمية بما يحقق المقولة الشائعة بأن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها وهو أيضاً أداتها الرئيسية ٠

ومن هنا فالتنمية في وقتنا الحاضر بحاجة إلى إتباع أساليب حديثة ومتطورة من أجل إحداث نهضة تنموية شاملة ولا تعني هنا بالضرورة إتباع الأساليب والمراحل التي مرت بها التنمية في الدول الغربية والصناعية ، ولكن نقصد الأخذ بالأساليب والطرق الحديثة التي تتلاءم مع مبادئ وقيم مجتمعنا اليمني وبيئته وعاداته وتقاليده٠(١)

ويأتي توجه قياداتنا السياسية والحكومية بالأخذ بهذا الأسلوب التنموي من خلال الخطط التنموية ذات الزمن المحدود (الخطة الخمسية) والذي يمكن الدولة في نهاية كل خطة خمسية من تقييم إنجازاتها ومراجعتها ومن ثم القيام بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية من خلال برنامج إصلاح شامل يتلاءم مع التغيرات التي نعيشها ٠

وعلى الرغم من الخطوات التي بذلتها الدولة لأحداث تنمية شاملة من خلال الإجراءات التي شملتها الخطة الخمسية وبرنامج الإصلاح المالي والإداري والاقتصادي ، إلا أن إنجازات التنمية تبقى متواضعة في إبعادها وأثارها مقارنة بحجم التحديات القادمة والتقلبات الممكنة ٠ فإذا نظرنا إلى نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي وقارناه بنسبة النمو السكاني نجد من المفيد والمجدي أن تتسارع الخطى نحو تصحيح الأختلالات الهيكلية وإيجاد بنية أساسية صلبة والتسريع في مسيرة التنمية إذا أردنا حماية الوطن من وبال الأزمات الاقتصادية العالمية القادمة ٠

ومع زيادة ظاهرة تدويل الإنتاج وتحرير التجارة والخدمات والأسواق المالية ويتوقع اشتداد حركة الضغوط العالمية في الفترة القادمة نحو زيادة حدة المنافسة في السوق الدولية وإتساع دائرة إندماج الاقتصادات الوطنية تحت مظلة العولمه والتي ستزداد تجلياتها وتحولاتها في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وإنتقال الأموال والقوى العاملة والتقنية ضمن إطار واسع من حرية الأسواق ٠

ومن أجل حماية إقتصادنا ومجتمعنا من الأزمات المتجددة دائماً يجب أن نقوي هياكل بنيتنا الأساسية ونسرع من نسق تنميتنا وندعم أواصر الصلة بيننا وبين من هم أقرب إلينا جغرافياً واجتماعياً وتاريخياً ٠(٢)

ولهذا فإن تحقيق تنمية شاملة قادرة على التأقلم والمواكبة للتطورات التقنية والعلمية يتطلب تظافر الجهود وإشراك مختلف قطاعات المجتمع والمتمثل في القطاع الحكومي ـالقطاع الخاص ـالقطاع الأهلي (المنظمات الأهلية)

دور القطاع الحكومي :

يكمن دور القطاع الحكومي في القدرة على استيعاب التقنية الجديدة بما فيها تنظيم الإدارة والمؤسسات وإدارة الأعمال والمجتمعات وتنمية القدرات البشرية من أجل تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة وأحسن استغلال للثروات الموجودة ٠

كما تندرج ضمن هذه المتطلبات مواصلة الإصلاحات الاقتصادية ، بما من شأنه تصحيح الاختلالات الهيكلية بما يساعد

على حفز الادخار وترشيد استخدامات الموارد ومعالجة الفاقد منها وتخفيض عجز الموازنة العامة واسترجاع قدراتها الإنمائية ،وإفساح المجال لقوى السوق لخلق ظروف أكثر واقعية لأداء عوامل الإنتاج بما يمكن من تحقيق معدل نمو مقبول ، يمكننا من تحديث قطاع الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين ، وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الإجراءات الإصلاحية أبعادها المتصلة بنواحي كثيرة مؤسسية وقانونية وإدارية وتنظيمية لابد من إصلاحها للقضاء على البيروقراطية والترهل الإداري وتشابك وتداخل القوانين(٣) وتقتضي الأمانة إلى أن الدولة قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠م) انعكس ذلك في خفض العجز في الموازنة خفض معدل التضخم ،استقرار سعر الصرف ،وارتفاع الاحتياطات وغيرها من النتائج الأخرى.

ويتوقع مع استمرارية انتهاج برنامج الإصلاحات وتنفيذ الخطة الخمسية الثانية ان تتمكن الدولة من إزالة التشوهات التي تكتنف اقتصادها ، إيجاد بيئة أكثر استقراراً على مستوى الاقتصاد الكلي مواتية لدفع حركة التنمية وتحقيق النمو القابل للاستمرار(٤)٠

دور القطاع الخاص :

تتزايد أهمية دور القطاع الخاص في المشاركة في التنمية من خلال استمرار الدولة لتطبيق السياسات الإصلاحية في شتى الجوانب اقتصادية ، مالية ، إدارية٠

من هنا فإن من متطلبات التنمية السريعة المتكاملة أيضاً دعم وتطوير القطاع الخاص إذ أن هذا القطاع مدعو لأن يلعب الدور الأساسي في إستراتيجيات التنمية في العقود القادمة على غرار ما يحدث في العالم كله ، وعلى ضؤ التحرر والانفتاح الاقتصادي ٠

ومثلما أحدث التخطيط تحولاً نوعياً أدى إلى إسراع النمو في الستينات والسبعينات من المتوقع أن تحدث مشاركة القطاع الخاص في التنمية هزه مماثلة تؤدي إلى التحول إلى درجة أعلى في مسيرة التنمية٠ إلا أن القطاع الخاص لا يزال يشكو من إختلالات عديدة

يجب التركيز عليها وإصلاحها ومن هذه الأختلالات صغر حجم وحداته وثقل مديونيته وضعف إنتاجيته وانكفائه على نفسه وعدم الانفتاح على محيطة وضآلة قدرته على الخلق والإبداع وسعيه للربح السريع وكل هذا لا يتماشى مع ضرورة تنمية الإنتاجية

والكفاءة التنافسية (٥)

دور المنظمات الأهلية :

المنظمات الأهلية وبالذات في الدول المتقدمة أصبحت قطاع فاعل وقوة اقتصادية فاعلة ومؤثرة في التنمية من خلال مشاركة قطاع واسع من المجتمعات المحلية والشعبية مدرك لما يقوم به من خدمات ومتفهم لحاجات المستهدفين ومتطلباتهم ٠وقد انتشرت المنظمات الأهلية في بلادنا وتنوعت نشاطاتها وتشعبت ، ومن هنا وحتى لا تخرج عن الأهداف المحددة لها يجب على هذه المنظمات أن تحدد أهدافها بدقة وتحدد نشاطاتها وبرامجها وأن تكون هذه النشاطات والبرامج معلنة وواضحة ٠

وأن يسير عملها وفق خطة محددة في مجالاتها و واقعها وأفاق نشاطها بهدف ضمان نجاحها وحشد طاقاتها أي أن تكون هناك خطط مستقبلية تسقرىء الواقع وتستشرف أفاق المستقبل ، وهذا وحدة هو الذي سوف يساعدها على النجاح و المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة (٦)

مساهمة رأس المال المغترب في التنمية .

تناولت العديد من الدراسات حجم تحويلات المغتربين خلال الثلاثين السنة الماضية وما لعبته من دور كبير في إحداث

تغييرات جوهرية في الاقتصاد اليمني من خلال إحداث فائض في ميزان المدفوعات وسد فجوه النقد الأجنبي وزيادة حجم الواردات كما أنها سدت كثير من احتياجات أسر المهاجرين من الغذاء والكساء وبناء المنازل واحتفالات الزواج وشراء الأراضي وسداد الديون وغيرها من المنافع التي حققتها هذه التحويلات ٠

وآياً كانت الاستخدامات لهذه التحويلات فإنها شكلت قوه اقتصادية للوطن ٠ وساهمت في زيادة موارد أفراد الأسر المستفيدة من هذه التحويلات الإنتاجية وإيجاد نوع من الاستثمار الغير مخطط من خلال شراء العقارات والأصول المنتجة كالأراضي الزراعية أو مدخرات إنتاجية حديثة ٠(٧) وفي الاتجاه الآخر إذا نظرنا إلى خطط الدولة التنموية سواء السنوية أو الخطط الخمسية في المحافظات الشمالية أو الجنوبية قبل الوحدة أو حتى الخطة الخمسية الأولى في ظل الوحدة المباركة لم تتناول مساهمات المغتربين وتحويلاتهم وكيف يمكن تنظيمها واستغلالها في دعم مسيرة التنمية وكما أسلفنا فإن من أهداف التنمية إستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل ٠ورؤوس أموال المغتربين وتحويلاتهم واحدة من هذه الموارد التي لم تستغل بعد وتعتبر في نظرنا من الموارد المهدرة وبحاجة إلى إعادة نظر وحسن استغلال٠

ويأتي هذا في ظل اهتمام كبير من قبل الرئيس القائد /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتوجيهاته للحكومة بتنفيذ توصيات وقرارات كل من ندوة المغتربين الرافد الأساسي للتنمية المستدامة ، والمؤتمر العام الأول للمغتربين الذين عقدا خلال العام ١٩٩٩م والذي نتج عنها عدد من قرارات و أوامر مجلس الوزراء لتنفيذ هذه القرارات

والتوصيات لكن لم تجد كثير منها طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع ٠

_

أوضاع المغتربين في بلدان المهجر :

تتأثر علاقة المغتربين في بلدان المهجر بالعلاقات التي تربط هذه الدول باليمن سلباً وإيجاباً ،والأمثلة كثيرة على ما أوردناه ٠كما أن أوضاع المغتربين في بلدان المهجر تتأثر بالأوضاع السياسية داخل بلد المهجر نفسه وسوف نورد هنا بعض الأمثلة : عندما سيطر الاشتراكيون على الحكم في أثيوبيا تأثر المغتربون من جراء تأميم الدولة في أثيوبيا لممتلكات القطاع الخاص ومنها ممتلكات الجالية اليمنية هناك والتي أعيدت قبل فترة وجيزة ٠

× أزمة الخليج الثانية كان لها الأثر الكبير في حياة المغتربين حيث عاد ما يقارب من ثمانمائة ألف مغترب وفقدت ممتلكات عدد كبير من منهم وفقد هؤلاء العائدون مصادر دخلهم الذي كانوا يعيشون عليه هم وأسرهم وأثرت هذه العودة على اقتصاد الوطن نفسه بزيادة معدل البطالة وإحداث أزمة سكنية وبالذات في المدن الرئيسية ٠

× الحرب الأهلية في الصومال عام ٩٢م والتي على إثرها عاد المغتربون وفقدوا كل ممتلكاتهم من جراء الحرب الطاحنة في الصومال والتي أضاعت بلد بكاملة.

× الحرب بين أرتيريا وأثيوبيا وكذلك النزاع اليمني الإريتري على جزر حنيش كان لها الأثر على المغتربين من خلال الضغوطات التي تعرضوا لها في تلك الفترة ٠

× وأخيراً أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م التي تعرضت لها أمريكا والتي كان من آثارها قتل عدد من المغتربين وسلب ونهب لأموالهم والمضايقات التي يتعرضون لها المغتربون حتى اليوم في أمريكا ٠

ومن المفيد٠٠٠ أن نشير هنا ٠٠٠ إلى دراسة أعدتها منظمة العمل العربية تحذر فيها من خطر العودة المفاجئة للعمالة العربية ٠٠٠و٠٠٠ كان لابد من أن تصحب التحذيرات خريطة تقول لنا أين يوجد هؤلاء المغتربون ؟ وما احتمالات عودتهم ؟

وطبقاً لتقرير منظمة العمل العربية فإن عدد المهاجرين العرب قد وصل في نهاية عام ٢٠٠١م إلى حوالي **٣٠مليون**

شخص في أمريكا وأوربا،وتحتل أمريكا مركز الصدارة فتستضيف (٨) ملايين شخص من بين هؤلاء حوالي(١٥٠ **ألف)** يمني ،ثم تليها فرنسا (**٥ملايين**) ثم بريطانيا (**٤ملايين**) ثم ألمانيا (**٢و٣مليون**) ٠

وتوضح الدراسة أيضاً أن من يتمتعون بجنسيات أمريكية ، أوربية ويستظلون بمظلة هذه الجنسيات لا يزيدون على ٣٠% أي أن أكثر من (**٢٠مليون**) عربي بلا غطاء ويمكن الاستغناء عنهم وعودتهم إلى بلادهم الأصلية والتي عانت أيضاً ركود النشاط الاقتصادي في الآونة الأخيرة ٠

والتفاصيل بعد ذلك كثيرة ٠٠٠و٠٠٠ بينما قد تعود العمالة مضطرة لذلك ، فإن قرار عودة الأموال مرهون بإختيار من صاحبه وهو اختيار يحدده عاملان عامل الأمن (والبيئة الغربية باتت غير آمنة) وعامل الربحية وما يمكن أن يربحه رأس المال هنا أوهناك ٠

أيضاً وبينما قد تهدد الظروف اليد العاملة بشكل قوي فإن الأمر بالنسبة لانسحاب رؤوس الأموال لن يكون سهلاً وفورياً ويحتاج إلى فسحة من الوقت تتحول فيها الأصول المملوكة إلى أصول سائلة وتتحول الأصول السائلة إلى أموال تحت التصرف ٠

المفارقة قائمة لكن القاسم المشترك هو عامل الجذب الذي يغري الطرفين بالعودة فهل تتوافر هذه العوامل؟ (٨) ٠

كما يمكننا أن نشير أيضاً إلى أن التطرف الغربي قد برز على السطح وخاصة بعد أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١م حيث بلغ مداه ضد العرب والمسلمين فأصبح طرد المهاجرين من أوربا وأمريكا ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب المتطرفة في هذه الدول سواء الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات الرئاسية كما حدث في فرنسا ليس هذا فقط بل أن زعماء الدول الصناعية الثمان الكبرى في أخر اجتماع لهم في أسبانيا كانت مشكلة المهاجرين ومنهم غير الشرعيين أحد بنود جدول اجتماعهم ٠

وحين زادت مشاكل المهاجرين في أورباء زادت حساسيات التعامل مع الأجانب نشأت فكرة لديهم مؤداها : فليذهب رأس المال إلى العمال بدلاً من أن يأتي العمال إلى رأس المال، أي أنها دعوة للهجرة المضادة بأن تأتي الأموال الأوربية إلى بلادنا بدلاً من أن يذهب (**٣٠مليون**) عربي إلى هناك وهي أرقام قابلة للزيادة ٠

والسؤال هنا : لماذا لا تكون هذه الدعوة للأموال العربية الخائفة واليد العاملة المرتجفة ؟ لماذا لا ندعو إلى زواج بين العمل ورأس المال ولكن على أرض عربية ؟

الأمر يتطلب مبادرات عربية تتبناها المنظمات الإقليمية ومنظمات رجال الأعمال؟ والمصارف العربية وإتحاد الغرف الإسلامية العربية ٠٠

إنها مبادرات تستهدف زواجاً بين المهاجرين (أموالاً وأفراداً) وأوطانهم ، كما أنها تستهدف زواجاً بين رأس المال المهاجر والعمالة المهاجرة وكلاهما يحمل بصمات الغربة وخبرتها وبصمات تقدمها. (٩)

من هنا يمكننا التأكيد بأن درجات الأمان التي يظن المغترب أنه يتمتع بها في أي بلد كان قد تتحول إلى وهم بين لحظة وأخرى وحينها سيكون الوطن هو الملاذ الآمن لأبنائه ٠

العوامل المؤثرة في جذب رؤوس أموال المغتربين :

تعمل بلادنا جاهدة وبخطوات متسارعة وواثقة على إيجاد الأرضية الصلبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمغتربة في الدرجة الأولى من خلال الإصلاحات التي قامت بها الدولة خلال الفترة الماضية والتي تجعلنا نجزم بأن لا خوف على رؤوس الأموال بعد اليوم ، حيث يمكن للمستثمر سواء المغترب أو الأجنبي أو العربي أو المحلي ان يستثمر أمواله في إي مجال من المجالات المختلفة والمتاحة وسيجد كل ترحاب ٠

ومع كل ذلك يمكننا أن نقسم العوامل المؤثرة في جذب رؤوس الأموال إلى عاملين رئيسين عوامل جذب محفزة وعوامل

طارده أو معوقات وسوف نوجز كل منها كما يلي :

أولاً : عوامل الجذب (الحوافز) :

تتعدد المحفزات سواء في المدن اليمنية المختلفة أو في المنطقة الحرة بشكل خاص مما يؤكد توجهات الدولة التنموية ولتشجيع المستثمرين سواء المغتربين أو غيرهم ويستفيد من التسهيلات بالتساوي المستثمر المغترب والمحلي والأجنبي ٠

× القوانين المتعلقة بالاستثمار كقانون الاستثمار وتعديلاته ن وقانون المنطقة الحرة تعتبر قوانين مشجعة لجذب الاستثمار ومن أفضل القوانين في الوطن العربي ليس هذا فقط بل دعوة الأخ/الرئيس قائد المسيرة التنموية باستمرار للمستثمرين وكان أخرها عند زيارته للمحافظات الشرقية ووجه بمنح الأراضي مجاناً للمستثمرين الذين تصل رؤوس أموالهم إلى عشرة ملايين دولار فما فوق تشجيعاً لإقامة المشاريع ذات البعد الإستراتيجي والمساهمة في إقامة البنية التحتية ، وكذلك ما صرح به الأخ/ رئيس الوزراء في عدن في اجتماع اتحاد الغرف التجارية الإسلامية بأن العقد المبرم بين المستثمر والدولة له قوة قانونية كبيرة تحفظ حق المستثمر ٠

× التوجهات التنموية الجادة وإستمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية ومعالجة كل الأختلالات والعراقيل التي تعيق استثمارات المغتربين أو العرب أو الأجانب.

× التخطيط الحضري للمدن اليمنية والذي بدأت الدولة بانتهاجه يعتبر عامل مؤثر في جذب الاستثمارات من حيث تخصيص مناطق صناعية في المدن الرئيسية وشبكة طرق واسعة تربط مختلف مناطق الجمهورية وتسهل الحركة والتنقل ٠

× تتمتع الجمهورية اليمنية بسواحل تمتد على سواحل البحرين العربي والأحمر تزيد طولها على ٢٥٠٠كيلو متر وهذه ميزة سياحية قلما تتوفر لأي دولة هذا إلى جانب المدن والمناطق الأثرية والتاريخية ووجود المياه الساخنة الصحية وكل هذه عوامل جذب سياحية ٠

× الأحداث التي أوردناها في سياق هذه الدراسة تعتبر مؤشر للأخوة المغتربين في إعادة حساباتهم لنقل كل أو جزء من رؤوس أموالهم داخل الوطن .

× قرب الموانئ اليمنية من الخط الملاحي الدولي مما يسهل وصول البضائع في وقت قصير مقارنة مع بقية الموانئ المجاورة ٠

× كما أن هناك حوافز أخرى للاستثمار في المنطقة الحرة بعدن نذكر منها :

× موقع عدن الإستراتيجي ٠

× تعامل الهيئة العامة للمنطقة الحرة بعدن عبر نظام النافذة الواحدة ٠

× حرية تحويل الأموال والأرباح خارج المنطقة الحرة ٠

× حرية استقدام العمالة واختيار مجال الاستثمار واختيار الشكل القانوني للمشروع وتحديد الأسعار والأرباح ٠

× توفر جميع الخدمات التي يحتاجها المستثمر ـ سياحية ـ تموينية ـ أيادي عاملة ماهرة ٠٠٠ (١٠)

-

-

ثانياً : المعوقات :

برغم الخطوات العديدة الإيجابية التي قامت بها الدولة في مجال الإصلاح الإداري والاقتصادي والمالي من أجل إشراك مختلف القطاعات في التنمية ، قطاع المغتربين ـ القطاع الخاص ٠٠

الا أنه لا يزال هناك عقبات معيقة لانسياب رؤوس الأموال سواء الخاصة أو المغتربين .
نوجزها في الآتي :

. تعتبر الأراضي من المعوقات الرئيسية أمام المستثمرين من المغتربين ومن القطاع الخاص برغم القرارات والتوجيهات العديدة للقيادة العليا بزعامة الأخ/ علي عبدالله صالح والحكومة في إقامة المناطق الصناعية للمستثمرين بشكلٍ عام وللمغتربين بشكلٍ خاص ٠

. لا تزال الخدمات الرئيسية الضرورية للمشروعات الاستثمارية ، الكهرباء ،مياه، اتصالات ، صرف صحي ، ٠٠٠ وغيرها .

. من المعوقات الرئيسية أيضاً لجذب الاستثمارات ٠

. كفاءة وأداء بعض مرافق الخدمات المساعدة لعملية الاستثمار مثل الموانئ والمطارات وبيوت التمويل والبنوك وغيرها ٠٠٠لا تزال محل نقد مستمر من قبل كثير من المغتربين والمستثمرين ٠

. التطويل في القضايا وعدم البت فيها من قبل المحاكم والناتج عن قلة عدد القضاة وعدم كفاءة أعوان القضاة وعدم ملاءمة الأماكن والمباني التي تقام فيها المحاكمات ٠

. قصور الأعلام الموجه للمغتربين من الوصول إلى بلدان المهجر والتي يوجد فيها كثافة من المغتربين ومحدوديتة٠

كما يمكن إبراز عدد من المعوقات لاستثمارات المغتربين في المنطقة الحرة :

- الانطباع السائد لدى المغتربين بضعف مناخ الاستثمار في المنطقة الحرة والتي تتمثل في اعتقادهم بالآتي :

١) ضعف البنية التحتية والخدمات المساعدة للاستثمار في مدينة عدن ككل مثل (قاعدة المعلومات ـ مكاتب استشارية ، سرعة البث في القضايا التجارية في المحاكم ، الإجراءات غير مسهلة وغير ميسرة في الجهات الحكومية ذات العلاقة وغيرها ٠٠٠)

٢) تدخل بعض الجهات المتنفذه في عملية الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن كالجهات الأمنية والعسكرية وجهات حكومية أخرى٠

- شكوى بعض المغتربين من ارتفاع إيجارات الأراضي والمباني الجاهزة في إطار منطقة الامتياز الخاصة بشركة يمنفست٠

- ضعف الترويج للمنطقة الحرة عدن في الدول التي يوجد بها أعداد كبيرة من المغتربين .
- ضعف دور الملحقيات التجارية لسفاراتنا في الدول المعنية وعدم توفر المعلومات .
- الكافية والوثائق عن المنطقة الحرة بعدن في هذه السفارات والملحقيات (١١)

الفرص الاستثمارية المتاحة :

يتزايد اهتمام الدولة بالقطاع الخاص والمغتربين جزء من هذا القطاع وإشراكه في عملية التنمية من خلال إبراز الفرص الاستثمارية أمام هذا القطاع وتوجيهه ومساعدته لاختيار المشاريع التي لم يسبق الاستثمار فيها أو التي لا يزال السوق بحاجة إلى منتجاتها ويمكن استيعاب مزيداً من الاستثمارات ٠

ومن هذه الفرص المتاحة :

في الجانب الصناعي :

صناعة الزجاج _ صناعة الأسمنت _ صناعة الأسمدة _ إنتاج الأجهزة الكهربية _ صهر الحديد _ صناعة الملابس _إستخراج وإنتاج الرخام _ الصناعات الإلكترونية وغيرها...

الجانب السياحي من خلال :

إنشاء القرى السياحية ،والفنادق والمنتجعات السياحية ٠

وفي المجالات الأخرى صحية _ سمكية _ خدمية _إسكان (١٢)

فرص استثمارية في المنطقة الحرة:

المنطقة الحرة في عدن لا تزال مجال خصب للاستثمارات في جميع المجالات مثلاً الاستثمار في البنية الأساسية :

- × كإنشاء وتطوير المناطق الاستثمارية المتكاملة بجميع خدماتها وتشغيلها ٠
- × إنشاء وتشغيل محطات توليد الكهرباء والمياه ٠
- × إنشاء وتشغيل وإدارة محطات الاتصالات ٠

وكذلك الاستثمار في المشاريع الخاصة مثل :

- × صناعية مختلفة (ثقيلة ـ خفيفة تجميع تركيب)
- × صناعات بتروكيميائية وصناعة وتكرير البترول ٠
- × صناعة وتصميم الآلات والمعدات الصناعية ٠

× مشاريع التخزين والتبريد (مستودعات هناجر مخازن مكيفة _ مخازن تبريد _صوامع الغلال والأسمنت - وخزانات المواد السائلة والغازية وغيرها ٠٠

- × المشاريع التجارية كإنشاء المراكز والمجمعات والمعارض التجارية والصناعية ٠

× المشاريع السياحية _فنادق _قرى سياحية _ شاليهات _متنزهات واستراحات_ قوارب _ ويخوت سياحية ٠

- × المشاريع الإسكانية (مدن سكنية متكاملة ،مجمعات سكنية)٠
- × الخدمات (مالية _نقل _ اتصالات)

خدمات المهن والحرف ٠٠٠(١٣)

وبالفعل تقدم عدد من الأخوة المغتربين للاستثمار في مختلف المجالات المذكورة في إطار المنطقة الحرة بعدن (ولكن للأسف لا زالت مجرد طلبات ولم تتوفر الجرأة لدى أي من المتقدمين للبدء بالعمل)

ونوجز هذه الطلبات في الجداول أدناه حتى تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠م (١٤)

جدول يوضح رغبات الاستثمار في المنطقة الحرة _ قطاع التجارة حتى ٦/٣٠

!!! !!	!! ! !	!!!!	!!!!	!!!!	¾deCE !!	
		! CE! ! CE	! de! CE	! f! ! !!! ! ! CE	¾qfe	!!!!
Î		!f! ! ! ! !(	Ï Ï	Ï Î	Î ÕÑÍ Í Í	Î ÐÐÏ ÐÍ Í Í
Ï		! !!! !f!	Ï	Ï	-	ÔÒÍ Í Í Í
Ð	ɔ o o o o o ! !	qfef!	Ï	Ï	-	ÒÎ Í Í Í Í Í Í
Ñ		! CEde! (	Ò	Ò	ÒÔÍ Í Í	ÑÎ ÒÍ Í Í Í
Ò		ž CE!	Î	Î	-	Î Í Í Í Í Í
! !de! ! CE		!	Ðï	ÐÎ	ï ÑÎ Í Í Í	ÓÖÐÏ ÐÍ Í Í

جدول يوضح رغبات الاستثمار في المنطقة الحرة _ قطاع الخدمات حتى ٦/٣٠

!!! !!	!! ! ! ! de! !! ! (	!!!! ! fl ! !!! ! !(	!!!! ! de! !(	! CE! ! CE!!	¾qfe	¾deCE !!
Î	! !!!»!	Ć	Č	! fl ! !!! !(	Ï Í ÀÍ Í Í	Î Î ÒÀÍ Í Í Í
Ï		Î	Î	! CEde (	-	ÀÍ Í Í Í
! !de ! (		Ĉ	Ċ	!	Ï Í ÀÍ Í Í	Î Î ÁÍ Í Í Í Í

جدول يوضح رغبات الاستثمار في المنطقة الحرة _ قطاع السياحة حتى ٦/٣٠

!!! !!	! de!! ! CE ! !	!!!! ! fl ! !!! ! !(	!!!! ! de! !(	! CE! ! CE!!	¾qfe	¾deCE !!
Î	!šdeº fl	Ñ	Č	! fl ! !!! !(	Ó Õ Í Í	Đ Í Í Í Í Í Í
Ï		Î	Î	! CEde (	Ó Ó Í Í	Ó Í Í Í Í Í
Đ		Î	Î	qfedefl !	-	Ï Ô Í Í Í Í Í
! !de ! (		Ć	Î Í	!	Î Ï Ï ÑÍ Í Í	ÓÑÍ Í Í Í Í Í

جدول يوضح رغبات الاستثمار في المنطقة الحرة _ قطاع التخزين حتى ٦/٣٠

!!! !!	!! ! ! ! de!! ! CE	!!!! ! f! ! !!! ! !CE	!!!! ! de! !CE	!!!! ! CE! ! CE	³/de CE !!	
					³/qfe	! ! ! !
Î		Ĉ	Ĉ	! f! ! ! ! !(	ÑÒÒÍ Í Í	Î Ï ÒÍ Í Í Í
Ï	! f! º ! !!(	Î	Î	! CEde (	ÒÍ Í Í	ÐÍ Í Í Í Í
Ð		Î	Î	!º ! ! !(	Ï Í Í Í Í	-
! !!! Š! !		Ö	Ö	!	ÑÕÍ Í Í Í	Î ÒÒÍ Í Í Í

جدول يوضح رغبات الاستثمار في المنطقة الحرة _ قطاع الصناعة حتى ٦/٣٠

!!! !!	! de!! ! CE! !	!!!! ! f! ! !!! ! !CE	!!!! ! de! !CE	!!!! ! CE! ! CE	³/de CE !!	
					³/qfe	! ! ! !
Î	!ºº ! œº º º º º !!	Î Ć	Î Ć	! f! ! ! ! !(	Î Õ Ï Í Í Í Í	ÓÕÓÖÐÕÐÐ
Ï		Î Í	Î Í	! CEde (	ÐÎ Î Í Í Í	ÕÓÐÕÕÕÖ
Ð		Î	Î	! !!º !f!	Î Ï ÓÍ Í	-
Ñ		Ï	Ï	ž CEº !!(	-	Î Õ Í Í Í Í Í
Ò		Î	Î	!ºº !! !(	-	-
Ó		Î	Î	œº f! f!	-	ÒÍ Í Í Í Í
Ô		Î	Î	!ºº ! !	Î Í Í Í Í	-
Õ		Ï	Ï	! ! º f!	-	ÐÍ Í Í Í Í
! !de ! CE		ÐÔ	ÐÔ	!	Î ÕÑÒÐÓÍ Í	ÖÓÎ ÐÏ ÓÏ Ï

جدول يوضح رغبات الاستثمار في المنطقة الحرة _ قطاع الإسكان حتى ٦/٣٠

!!! !!	! de!! ! CE	!!!! ! f! ! !!! ! !CE	!!!! ! de! !CE	!!!! ! CE! ! CE	³/de CE !!	
					³/qfe	! ! ! !
Î	! !!! ! !	Î	Î	! f! ! ! ! !(	Õ Í Í Í Í	Ô Í Í Í Í Í
! !de ! (		Î	Î	!	Õ Í Í Í Í	Ô Í Í Í Í Í

جدول يوضح إجمالي رغبات المغتربين في الاستثمار في الممنطقة الحرة بمختلف القطاعات حتى ٦/٣٠ /٢٠٠٢م

!!! !!	! de!! ! CE! !	!!!! ! f! ! !!! ! !CE	! de! !CE! !	³/de!CE !!	
				³/qe	! ! ! !
Î	!! de º ! !!(	ÐÎ	ÐÏ	Ï ÑÎ Í Í Í	ÓÖÐÏ ÐÍ Í Í
Ï	! de º ! ! ! !(	Ĉ	Ċ	Ï Í Ò Í Í Í	Î Î Ó Í Í Í Í Í
Ð	!š de º f! !(	Ć	Î Í	Î Ï Ï Ñ Í Í Í	ÓÑÍ Í Í Í Í Í
Ñ	! f! º º ! !!(	Ċ	Ċ	Ñ Ó Í Í Í Í	Î Ò Ò Í Í Í Í
Ò	!! de º !! !(	ÐĈ	ÐĈ	Î Õ Ñ Ò Ð Ó Í Í	Ö Ó Î Ðï Ó Ï
Ó	! de º !! ! (	Î	Î	Õ Í Í Í Í	Ĉ Í Í Í Í Í
! !de! ! (		Ö Ĉ	Ö Õ	Ï Í Ó Õ Ð Ó Í Í	Ï Ñ Ö Ó Í Ò Ó Ï

التوصيات :

] دمج رؤوس الأموال المغتربة التي تعمل داخل الوطن في مجالات متشابهة وتشكيل كيان اقتصادي جديد قادر على المنافسة ، وبالنسبة لرؤوس الأموال التي لا تزال تعمل في المهجر يمكن أن تشكل إطاراً تكاملياً مع رؤوس الأموال التي تعمل في الوطن وهذا بدوره سيؤدي إلى جني فوائد كثيرة وفي إيجاد أسواق جديدة للمنتجات الوطنية ومنتجات رؤوس الأموال المغتربة في بلدان المهجر وليس هذا فقط بل سيجعل المستثمر المغترب على تواصل دائم مع الوطن ومطلع على ما يجري من حركة وتنمية والتي ربما تجعله يعيد التفكير في نقل نشاطه أو على الأقل جزء منه إلى الوطن والاستقرار النهائي فيه .

] الاستمرار في انتهاج الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية لضمان استمرار الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الماضية وذلك للوصول إلى وضع قانوني وإداري كفء هدفه تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين ومنهم المغتربين وخلق بنية تحتية تعمل بكفاءة ومستفيدة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة التي سبقتنا في مضمار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية ٠

] إزالة العوائق الإدارية التي تحول دون إستفادة المستثمر من الحوافز المالية التي تنص عليها القوانين، من خلال عدم الدقة في تنفيذ القوانين إما لعدم الإلمام بالقانون أو لأهداف شخصية بحته ٠

] المراجعة المستمرة للقوانين ذات العلاقة بالاستثمار بحيث تظل قادرة على المنافسة في ظل التسابق على جذب رؤوس الأموال ٠

] تنفيذ توجيهات الأخ/ الرئيس القائد في مذكرته للحكومة في تاريخ ٩٩/٥/١٦م بشان تخصيص مناطق للاستثمار للأخوة المغتربين في المدن الرئيسية ٠

] دعم وزارة شئون المغتربين للقيام بالمسح الشامل للإخوة المغتربين في جميع بلدان المهجر بغرض توفير معلومات كمية ونوعية وبما يساعد على تحقيق مزيداً من الرعاية للأخوة المغتربين وإشراكهم في برامج وخطط التنمية الوطنية ٠(١٥)

] الاهتمام بالاستثمارات الصغيرة والمتوسطة المحلية وتشجيعها على عمليات الدمج فيما بينها لتتمكن من المنافسة

والاستمرارية ٠

] الإسراع بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بإنشاء مناطق صناعية في المدن الرئيسية وتوفير المتطلبات الضرورية لها وتخصيص جزء منها للأخوة المغتربين إذا لم يكن بالإمكان تحديد مناطق خاصة بالمغتربين ٠

] الاستمرار في عقد الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالجوانب الاستثمارية وتركيزها على الإيجابيات وإبرازها والمعوقات وتشخيصها وإيجاد المعالجات الواقعية والممكنة التطبيق ٠

] الاستفادة من كفاءات وخبرات الأخوة المغتربين في كافة المجالات بدلاً من استقدام الخبراء من الخارج ٠

] الاستفادة من الدراسات والبحوث التي تقوم بها المنظمات العربية والدولية المهمة بظاهرة الهجرة ٠

] إبرام الاتفاقات الثنائية لتبادل الخبرة مع الدول العربية التي لديها مغتربين وجاليات في الخارج مثل ،تونس _المغرب _لبنان ولها باع طويل في رعاية المغتربين٠

] إعداد إستراتيجية إعلامية قادرة على المواكبة وتوفير المعلومة لمن يحتاجها في أي وقت وفي أي مكان سواء كان المغترب أو غيره من المستثمرين مستفيدين في ذلك من الطفرة الهائلة في الاتصالات وشبكة الإنترنت٠

] إيجاد جهاز قضائي كفء من خلال الدقة في اختيار القضاة وأعوانهم وزيادة عددهم وتوفير المباني المناسبة للمحاكم ٠

المراجع :

١. مجلة المستقبل العربي العدد (١٤٠) ١٠/١٩٩م٠
٢. مجلة العربي العدد ٤٨٢يناير ١٩٩٩م ٠
٣. مجلة العربي مصدر سبق ذكره ٠
٤. مجلة العربي مصر سبق ذكره٠
٥. مصدر سبق ذكره ٠
٦. صحيفة ١٤أكتوبر الاقتصادي العدد (١٤) ٠
٧. المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن ص٤٥
٨. مجلة العربي العدد ٥٢٣من صفحة ٩٦إلى صفحة ٩٨
٩. مجلة العربي مصدر سبق ذكره ٠
١٠. دليل المستثمر _المنطقة الحرة عدن ٠
١١. مذكرة المنطقة الحرة بعدن لمكتب شئون المغتربين بعدن بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢م٠
١٢. الهيئة العامة للاستثمار _الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية ٠

١٣. الهيئة العامة للمناطق الحرة _ المنطقة الحرة عدن _دليل المستثمر ٠

١٤. مذكره المنطقة الحرة بعدن مصدر سبق ذكره ٠

١٥. التوصية رقم (٣) من توصيات ندوة المغتربين الرافد الأساسي للتنمية المستدامة ٠